التزامات المستثمر الأجنبي تجاه الدولة المضيفة

Obligations of the forgien investor towards the host country

محمد مصطفى عبد الصادق مرسي *

كلية الشرق العربي للحقوق –الرياض –المملكة العربية السعودية

Dr_mohamedmostafa2008@ yahoo.com

تاريخ الارسال:17 /11/ 2023 تاريخ القبول: 24/03/ 2024 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

تناولنا في هذا البحث التزامات المستثمر الأجنبي تجاه الدولة المضيفة ، وتم التركيز على المملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة المضيفة، وتناولنا مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي وأنواعه سواء المباشر، أو غير المباشر، ومدى تقيد المستثمر الأجنبي بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة المضيفة، وتم تقسيم الالتزامات الواجبة على المستثمر الأجنبي إلى التزامات تنظيمية، منها إشعار هيئة الاستثمار بالبدء في المشروع وتحديد ووقت الانتهاء منه وتجهيزه للعمل، والالتزام بالجدول الزمني، واتباع نظام محاسبي معتمد، وتقديم تقرير سنوي، والافصاح عن أي معلومات ومستندات وأي تغييرات كبيرة في المشروع. وقد تناول البحث أهداف التزامات المستثمر والتي تشمل الحفاظ على البيئة والحد من التلوث ونقل التكنولوجيا الحديثة. والالتزامات الإجرائية مثل تدريب، وتأهيل العمالة، وعدم التأخر في تنفيذ المشروع، والتزامه أيضاً بالتنمية وخدمة المجتمع، والتزامه بعدم المنافسة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أو السياسية للدولة. ثم تناولنا الجزاء على مخالفة هذه الالتزامات، ومنها فرض غرامات مالية، وحرمان من بعض، أو كل الحوافز، أو سحب الترخيص.

كلمات مفتاحية: المستثمر الاجنبي. الالتزامات الموضوعية. الالتزامات التنظيمية. الالتزامات الإجرائية.

Abstract:

In this research, we discuss foreign investor's obligations of Sultanate of Kingdom of Saudi Arabia .This paper focuses the concept of investment, and its types, of investment both directs and indirect and how that is important. The research covers the foreign investor’s regulations, and how they follow the laws and regulation in Sultans of Oman State. This research has explained regulatory obligations, including notifying the Investment Authority when the projects start, determining the time of completion and the processing of the project, following the timetable applying a certified accounting system, submitting an annual report, disclosing any information, documents and any major changes in the project. The research has covered the objective of the investor’s obligations, include preservation of the environment, reducing the pollution and transferring the modern technology. The research also covers the procedural obligations include the training of employments, the lack of delay of the project and how that affects the development of the community. The research covered the investor’s commitment to non-competition and non-interference in the internal or political affairs of the state. We have explained the penalties for breaches of these obligations, including fines and denial of some or all incentives withdrawal of the license.

Keywords: Foreign Investor. Substantive Obligations. Regulatory Obligations. procedural obligations.

*المؤلف المرسل

مقدمة

رغم أن الاستثمار الأجنبي يحتل أهمية في الاستثمار بصفة عامة، وتعمل الدول بشكل جاد نحو السعي لجذب استثمار أجنبي بجانب الاستثمار الوطني، واشتداد التنافس بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز، والعراقيل، ومنح الحوافز، والضمانات التي تسهل قدوم المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلي. وتعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني، والأجنبي للولوج في الأسواق الخارجية فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة، ومضيفة للاستثمار الأجنبي بفضل تحرير الاقتصاد العالمي.

ومقابل حقوق المستثمر يوجد التزامات على المستثمر الأجنبي، منها التزامات مستمدة من الأنظمة الوطنية، والتزامات مستمدة من الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية. وقد لا يكون في وسع التشريعات الوطنية للاستثمار الأجنبي إلزام المستثمرين الأجانب بكل ما يجب إلزامهم به، إما لرغبة بعض الدول في جلب الاستثمارات الأجنبية، ولذا تكتفي بالحد الأدنى من الالتزامات، لا سيما المالية، وإما لعدم انخراطها في الالتزامات الدولية التي يتعين على المستثمر الالتزام بها.

يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل القوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة المضيفة وأيضاً الاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة. والالتزامات تكون التزامات تنظيمية، والتزامات موضوعية.

أما الالتزامات الناشئة عن القوانين الوطنية، منها انجاز المشروع في الوقت المحدد، والالتزام بالجدول الزمني للمشروع ، والتقيد بالنصوص القانونية، والالتزام بما جاء بالترخيص، واحترام نظام الدولة وأما التزامات التنمية، فهي التزام المستثمر تجاه المجتمع المضيف، واحترام قيم، وعادات، وأعراف المجتمع، والالتزام بعدم القيام بأي نشاط لتحقيق غرض سياسي، أو ديني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، والمسؤولية الاجتماعية تجاه الدولة المضيفة ، والالتزام بسداد الضرائب والتأمينات، وأجور، ومستحقات العمال، وتعيين عمالة وطنية حسب النسب المقدرة من الدولة المضيفة والالتزام بنقل التكنولوجيا المتطورة. وقد صدر نظام الاستثمار الأجنبي بالمرسوم الملكي (م/1 تاريخ 1421/1/5هـ)، واللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الاجنبي الذي وفر بيئة استثمارية جاذبة لجميع الأشخاص، وتشجيعهم على الاستثمارات الخاصة بهم في الدولة. كما أن القانون قيد المستثمرين بالالتزامات مقررة بالنظام. كما أن المملكة تتمتع بمقومات استثمارية من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيله منها الموقع الجغرافي، والموانئ السعودية، واستقرار البيئة الاقتصادية ومواردها البشرية المؤهلة، وانضمام المملكة لعدد من المنظمات الدولية ومنظمة التجارة العالمية التربيس، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث

المملكة العربية السعودية تسعى بكل جهودها إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي ومنحه المزيد من الامتيازات، والحقوق، ولكن لا بد من التزام المستثمر الأجنبي بما عليه من واجبات والتزامات تجاه

المملكة، فقد وجدت بعض التجاوزات من قبل المستثمر الأجنبي نتيجة معرفته للثغرات النظامية لنصوص نظام الاستثمار، ولائحته التنفيذية، وقد كان بعض المستثمرين مدركين لهذا الخلل القانوني؛ في ظل ضعف الرقابة على المشاريع الاستثمارية، مما يتطلب عدم إغفال وضع الضوابط الحاكمة لتطبق على المستثمر الأجنبي حتى يحدث التوازن بين الحوافر، والضمانات والالتزامات ، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما التزامات المستثمر الأجنبي في ظل نظام الاستثمار الأجنبي السعودي؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على التزامات المستثمر الأجنبي في ظل نظام الاستثمار الأجنبي، وينبثق من هذا الهدف أهداف فرعية، وهي:

1- التعرف على القيود الواردة على المستثمر الأجنبي.
2- توضيح صلاحيات هيئة سوق المال فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.
3- بيان التزامات المستثمر الأجنبي من الناحية الموضوعية، والتنظيمية، والإجرائية.
4- تعريف المستثمر الأجنبي بالتزاماته تجاه الدولة المضيفة.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث أنه تتناول موضوعاً في غاية الأهمية، وهو التزامات المستثمر الأجنبي، في ظل نظام الاستثمار الأجنبي، وما يترتب عليه من التزامات من قبل المستثمر الأجنبي تجاه المملكة. والتعرف على مدى تأثير هذه الالتزامات على المستثمر الأجنبي.

وكذلك تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم مادة علمية نأمل أن تكون إضافة إلى المكتبة القانونية فيما يخص التزامات المستثمر الأجنبي تجاه الدولة المضيفة، مما يجعلها مرجعاً قانونياً للباحثين في هذا المجال، والاستفادة من نتائجها، وتوصياتها للعاملين في هذا المجال.

منهج البحث

سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي القائم على تجميع المعلومات المرتبطة بالموضوع وصف النصوص القانونية، وتحليلها في النظام السعودي، ونطاق الدراسة الدولة المضيفة، وهي المملكة العربية السعودية.

خطة البحث

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي
ثانيا: الالتزامات التنظيمية للمستثمر الأجنبي
ثالثا: الالتزامات الموضوعية للمستثمر الأجنبي
رابعا: الالتزامات الإجرائية للمستثمر الأجنبي
خامسا: المخالفات، وجزاء الإخلال بالالتزامات الواقعة على المستثمر الأجنبي.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

في هذا المبحث سوف نتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي، من خلال تعريف الاستثمار الأجنبي، وتعريف المستثمر الأجنبي، ونتناول أنواع الاستثمار، منها الاستثمار المباشر، وغير المباشر، من خلال المطالب التالية:

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي

تعريف الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، فيقال أثمر الشجر أي حمل وخرج ثمره وثمرة الشيء ما تولد عنه، وأثمر الرجل كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعني الذهب، والفضة، وثمر ماله أحسن القيام به ونماه[1].

كلمة الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، ويقصد بها أي زيادة، أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصنع، والمباني، والمزارع، والطرق، وغيرها التي تعد تكريسا للرصيد الاقتصادي للمجتمع[2].

ويقصد بالاستثمار اقتصادياً اكتساب موجودات مادية، والتوظيف للأموال مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

والاستثمار في مفهومة العام من الناحية الاقتصادية يعني توظيف المال، أو ممتلكات أو مشاركات محتفظة بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية، أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية.

الاستثمار الأجنبي هو نقل الأصول الملموسة، وغير الملموسة من بلد إلى بلد آخر لغرض استخدامها لإنتاج الثروة تحت السيطرة الكلية، أو الجزئية لمالك تلك الأصول[3].

وعرفة فوشار، بأنه " الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم"[4].

وعرفه نظام الاستثمار الأجنبي السعودي المادة الأولى بأنه " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام "

وقد عرف بعض الفقه الاستثمارات الأجنبية بأنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة، أم كانت بالاشتراك بنسبة من رأس المال الوطني، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم، وسندات تلك المشروعات.

ويقصد بنظام الاستثمار الأجنبي بجموعه القواعد المنظمة لشروط قيام الأجانب بهذا الاستثمار على إقليم ما.

وعرفه اتجاه آخر من الفقه بأنه: كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، والمالية، والسياسية سواء بهدف مؤقت، أو لأجل محدد، أو لأجال طويلة الأجل[5]. أو امتلاك إحدى المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى.

ويقوم هذا المفهوم على مبدأ حركات رأس المال الدولية التي يتم فيها انتقال رأس المال بين الدول في شكل استثمارات خاصة يطلق عليها الاستثمارات الأجنبية، ويقصد بالتحركات الدولية لرأس المال تحركات الأموال من إحدى الدول إلى دولة أخرى بهدف شراء الأصول العينية من الدولة الثانية. ويحكم هذه التدفقات النقدية العديد من العوامل والمحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية[6].

وبالتالي فإن عملية الاستثمار هي عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) فيستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.

تعريف المستثمر الأجنبي:

هو الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الطبيعي الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية السعودية (م1/هـ من النظام)

المستثمر هو الشخص الطبيعي، أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

والمستثمر الأجنبي قد يكون شخصاً طبيعياً، أو اعتبارياً. الذي لا يتمتع بجنسية المملكة العربية السعودية

والأجانب المخاطبين بأحكام نظام الاستثمار الأجنبي هم الأجانب القادمون من الخارج خصيصاً لغرض الاستثمار، و لا تشمل أحكام هذا النظام الأجانب المقيمين في المملكة الذين يقومون بأعمال لحساب غيرهم، فهؤلاء يعتبرون من فئة الموظفين العمال، ولاً يدخلون في طائفة المستثمرين بحكم عقودهم التي يبرمونها مع أصحاب العمل طبقاً إلى قانون العمل.

وهدف المستثمر الأجنبي من الاستثمار هو الأرباح التي يتوقعها من استثماراته التي تحمل قدرا من المخاطر[7].

والأصول هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة، والتعدين، والخدمات الاستثمارية ومحافظ الأوراق المالية.

2. أنواع الاستثمار الأجنبي

أ. الاستثمار المباشر

عرفه اتجاه في الفقه الاستثمار المباشر بأنه إقامة المستثمر الأجنبي لأصوله الرأسمالية في المشروع علاوة على مشاركته في الإدارة مع المستثمر الوطني، وإعطاء حقه في اتخاذ القرار إن كان المشروع مشتركاً[8].

وعرفه اتجاه آخر في الفقه بأنه ظاهرة إنتاج عالمية ترتبط بنقل مجموعة من الأصول من دولة إلى أخرى وإدارتها، وهو ما أدى إلى وجود اختلاف بينه وبين كل من التحركات الرأسمالية من ناحية، والاستثمار في الحافظة المالية من ناحية أخرى[9].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " الاستثمار الذي يتم لغايات الحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات ضمن إطار اقتصادي للحصول على مصلحة مستمرة، الذي يستهدف الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع" وحصول كيان قائم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في شركة موجودة في اقتصاد آخر مع وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة، مع تحكم المستثمر الأجنبي في إدارة الشركة.

عرفته منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD)، هو كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية، أم أجنبية.

وعرفته منظمة التجارة العالمية: (WTO-2000) بأنه النشاط الذي يحدث نتيجة تملك مستثمر من بلد ما أصولاً إنتاجية في بلد آخر بهدف إدارتها، وتمنح صاحبها نفوذا مباشراً في ملكية مشروع بشكل كلي أو جزئي يبلغ الحد الأدنى له 10% والحد الأقصى يتحدد وفقا لسياسة البلد المضيف.

ويعرف تقرير الاستثمار الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي، والشركة في الدولة المضيفة، ويحصل المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم على حصة ثابتة في شركة قائمة في اقتصاد آخر[10].

كما تعرفه منظمة التجارة العالمية بأنه: " الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البد المضيف) بقصد إدارته "[11].

وتتولى هذا النوع من الاستثمارات في العادة الشركات متعددة الجنسيات التي تتباين دوافعها في اتخاذ قرار الاستثمار خارج وطنها بناءً على أهدافها التي تبنى عليها خططها المستقبلية.

والاستثمارات المباشرة هي التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، سواء كان مالكا لها بالكامل أو يملك حصة فيها تمكنه من حق الإدارة، ويلاحظ هنا أن المستثمر الأجنبي يسيطر سيطرة كاملة على نشاطه في الخارج، ويحوز في النهاية الخبرة، والمهارة التراكمية الناتجة عن نشاطه.

وصور الاستثمار المباشر منها: -الاستثمار المشترك في مشروعات، أو عقود التجميع، ومشروعات تبحث عن الثروات الطبيعية، ومشروعات باحثة عن الأسواق الخارجية، والاستثمار في المناطق الحرة، وإنشاء مشروع جديد أو التوسع فيه تملك مشروع قائم، أو جزء منه، وتملك العقارات، والقروض طويلة الأجل التي تجاوز مدتها خمس سنوات.

ومازالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات الماضية التي أصبحت تأتي ثمارها.

ب. الاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو قيام الأفراد، أو الهيئات، أو الشركات بتملك بعض الأوراق المالية دون ممارسة حق الإدارة[12]. وهذا النوع من الاستثمار ينطوي على شراء أصول مالية بهدف كسب العائد المتمثل

في توزيع أرباح هذه الأوراق، أو في ارتفاع قيمتها السوقية وشراء السندات الحكومية، والسندات التي تصدرها الشركات، وكذلك شراء الأسهم[13]، ومن أمثلته أيضاً شراء السندات الدولية وشهادات الإيداع المنقولة في سوق العملات الدولية والقيم المنقولة والإبداع في البنوك المحلية والمعادن النفيسة وقروض للحكومات، وهو استثمار قصير الأجل.

ويقصد به أيضاً تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر الأجنبي على عائد من رأس المال دون أن تكون له السيطرة الكاملة على المشروع، وفي هذه الحالة لا تنقل الخبرة، والمهارة المصاحبة لاستثمار رأس المال. وهي استثمارات قصيرة الأجل نادراً أن تستفيد منها الدول النامية في مراحل نموها ولا يترتب عليها تكوين أصول رأسمالية جديدة منتجة، ومن أهم خصائص الاستثمار الأجنبي غير المباشر أنه يتجه نحو الأغراض الاستهلاكية، والإنفاق العام في الميزانية، كما أن إمكانية الربح فيه أكبر على المدى القصير، وأقل على المدى الطويل، وأنه لا يحدث أي تغيير على العمالة.

ومن سمات هذا الشكل عدم تحكم المستثمر في تنظيم إدارة المشروع، كما أنه قد يكون دائناً للمشروع إذا تركزت استثماراته في شراء سندات هذا المشروع غير المباشرة، ومجالات الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يلي: حقوق الامتياز، عمليات التجهيز وتسليم المفتاح، وعقود الإدارة، والاستثمار في محافظ الأوراق المالية، وعقود الوكالات، وشراء سندات الدين العام أو الخاص، والإيداع في البنوك المحلية، وشراء الذهب والمعادن النفيسة، وقروض الحكومات الأجنبية، أو هيئاتها العامة والخاصة، أو الأفراد بهدف المضاربة.

ثانيا: الالتزامات التنظيمية للمستثمر الأجنبي[14]

1. التزامات تتعلق بأشعار الهيئة

أ. الالتزامات المتعلقة بقيام المستثمر بإشعار هيئة الاستثمار بالانتهاء من تركيب مستلزمات المشروع الاستثماري، وبداية العمل المقصود، وإنجاز المشروع في حدود الأجل المحدد، ويتعين على المستثمر المرخص له الشروع بالإجراءات، والخطوات التنفيذية اللازمة لممارسة النشاط وفقا للجدول الزمني المقدم من قبل الهيئة، وعلى الهيئة إذا أبدى المستثمر أسباباً معقولة حالت دون اتخاذ الإجراءات التنفيذية لممارسة النشاط، تمديد الفترة المحددة بهذا الجدول لمدة، أو مدد لا تتجاوز السنة في مجموعها. فنصت المادة (15) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي بأنه " يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة، واللوائح، والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية، والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها".

ب. يتعين على المستثمر الأجنبي أن يلتزم بالجدول الزمنى المقدم لتنفيذ المشروع الاستثماري والمعتمد وفق دراسة الجدوى الاقتصادية. ولا يجوز إدخال أي تعديلات جوهرية على المشروع إلا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة.

وإذا أبدى المستثمر أسباباً معقولة حالت دون اتخاذ الإجراءات التنفيذية لممارسة النشاط وتمديد الفترة المحددة لهذا الجدول لمدة أو مدد لا يتجاوز في مجموعها سنة، ولا يجوز تمديد هذه المهلة لأكثر من سنة إلا

بقرار من السلطة المختصة، وفي حالة ثبوت عدم جدية المستثمر خلال المهلة يتم إلغاء الترخيص (م16و17 من اللائحة).

ج. الالتزام باتباع نظام محاسبي معتمد لمنشأتهم، وميزانية معتمدة. يجب على المستثمر اتباع النظام المحاسبي المعتمد من أحد المكاتب المحاسبة المرخص لها، وتقديم ما تطلبه الهيئة من إحصاءات وبيانات منها، والحكمة من [15] ذلك هو توضيح حركة الإنتاج، والأعمال داخل المؤسسة، وهل هي فعلاً مؤسسة واقعية، أم أنها مؤسسة وهمية على ورق من أجل حصول المستثمر على الضمانات الممنوحة للمستثمر الوطني فقط، وغيرها من الضمانات، والمزايا الأخرى، وتفيد هذه الأنظمة المحاسبية الهيئة في متابعة حركة التطور داخل هذه المؤسسة. وهل قامت بالأداء المناسب في عملها، وحققت جزء من التنمية المنشودة؟، وهل استغلت الفرصة المتاحة لها على أرض المملكة في القيام بتصدير منتجاتها إلى السوق الأوروبي؟، ومدى دورها في تنافس أسعار السلع حتى يستفيد المواطن من هذا التنافس. وهو ما تنشده وزارة الاستثمار من خلال خطتها في تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار داخلها.

د. ألزمت المادة(17) من اللائحة. إمساك سجلات، ودفاتر، ومستندات، وأنظمة الحاسب الآلي، وأعطت الحق لموظفي السلطة المختصة المخولين صفة الضبطية القضائية، وحق دخول المشروع للتفتيش على هذه المستندات، والحصول على صور منها والتزمت المادة(37) من اللائحة المستثمر الأجنبي تقديم كافة المعلومات، والبيانات والمستندات.

وألزمت اللائحة المستثمر بتقديم ميزانية للمنشاة طالبة الترخص من خارج المملكة لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات توضح سلامة الوضع المالي للمنشاة معتمدة من مكتب محاسبي ومصدقة من الجهاز المعني بالأنشطة التجارية والضرائب ببلدها .

وألزمت اللائحة المستثمر الأجنبي بموافاة السلطة المختصة بتقديم تقرير سنوي خلال (60) يوماً لانقضاء السنة المالية يشتمل على نسخة من البيانات المالية المدققة من السنة المالية المنتهية، وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بالإضافة للتفتيش الدوري كما أنه على المستثمر الأجنبي موافاة السلطة المختصة بتقرير سنوي خلال (60) يوما التالية لانقضاء السنة المالية. ويجب أن يشتمل التقرير على نسخة من البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية، وتقرير مراقب الحسابات بشأنها، مع بيان الإجراءات التي تمت لتنفيذ المشروع الاستثماري وفقا للجدول الزمنى المقرر له. والتطورات التي طرأت عليه خلال السنة المالية المنتهية، مع توضيح لعدد العاملين بالمشروع الاستثماري، ووظائفهم وجنسياتهم، وأية معلومات أخرى تحددها السلطة المختصة.

–يلتزم المستثمر بالإفصاح والشفافية على نحو واضح، ودقيق وتام عن سياسة، وقراراته، وأنشطته بما في ذلك التأثير المعروف، والمحتمل على البيئة، والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين، أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المستثمر.

– يلتزم المستثمر الأجنبي بالتعليمات الواردة من هيئة الاستثمار.

لقد أصدرت الهيئة العامة للسوق المالي في المملكة بعض القواعد، واللوائح التي تهدف إلى وضع الإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين لدى الهيئة، وللموافقة على عملائهم للاستثمار في الأسهم المدرجة، وتحديد التزاماتهم والتزامات الأشخاص المرخص لهم في ذلك الشأن[16].

وقد ورد في المادة 20 من القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة أنه" يجب على المستثمر الأجنبي المؤهل، والعميل الموافق عليه في جميع الأوقات التزام الأحكام ذات العلاقة المنصوص عليها في النظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق ولوائحها والأنظمة الأخرى ذات العلاقة"[17].

ومن الالتزامات التي تقع على المستثمر:

- يجب على المستثمر الأجنبي المؤهل، والذي يستثمر أموالا تعود لعميل موافق عليه عدم تنفيذ أي عملية قد ينتج عنها تملك ذلك العميل إضافة إلى تابعه أكثر من 5% من أسهم أي مصدر تكون أسهمه مدرجة [18] .
- لا يسمح للمستثمرين الأجانب مجتمعين (بجميع فئاتهم سواء المقيمين منهم أم غير المقيمين) تملك أكثر من 49% من أسهم أي مصدر تكون أسهمه، وتشمل هذه النسبة أي استثمار عن طريق اتفاقيات المبادلة[19].
- الالتزامات بالنصوص النظامية بتملك الأجانب في شركات المساهمة، ولا يجوز تداول الأسهم التي يكتتب بها المؤسسون إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين لا تقل كل منها عن أثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة.

2. الالتزامات التي يجب على المستثمر الإفصاح عنها.

أ. نسخة من التقرير السنوي، والحسابات الموحدة للمستثمر الأجنبي المؤجل.

ب. أي تغيرات جوهرية في المعلومات التي قدمها المستثمر الأجنبي المؤهل.

ج. –وهناك حالات يجب الإشعار الفوري منها:

د. أ–البدء في إجراءات الاعسار ضد المستثمر الأجنبي.

هـ. البدء في إجراءات جنائية وإجراءات تنظيمية ضد المستثمر الأجنبي.

و. أي مخالفة فعلية محتملة من قبل المستثمر الأجنبي.

ز. أي مخالفة يصبح المستثمر الأجنبي المؤهل عميلاً لدى شخص آخر مخصص له لغرض الاستثمار في الأسهم المدرجة.

والالتزام بالإفصاح يعد من العوامل التي لها تأثير كبير على نجاح سوق الأوراق المالية فهذا المبدأ لا يجب أن يكون بصورة مطلقة وبمعزل عن باقي العوامل التي لها تأثير مباشر على نجاح الأسواق المالية فلابد من المحافظة على أسرار المتعاملين في السوق.

وأهمية الإفصاح عند وقوع أي من الأحداث التي يتوجب الإفصاح عنها يجب الاشعار الفوري حتى لا يؤدي عدم الإفصاح إلى الأضرار بشكل جهري بنشاطات المستثمر الأجنبي المؤهل. وأعمال نشاطات أي طرف ثالث، وأعماله لذلك استوجب المنظم اشعار الوزارة بالحدث فور وقوعه[20].

ويرى الباحث أنه يقع التزام على المستثمر، وهو الإفصاح عن المعلومات، والمستندات، وأي تغيرات جوهرية في المعلومات التي قدمها المستثمر الأجنبي، وأي أحداث توجب الإشعار الفوري، والالتزام بالإفصاح يعد من العوامل التي لها تأثير كبير على نجاح سوق الأوراق المالية فهذا المبدأ لا يجب أن يكن بصورة مطلقة، وبمعزل عن باقي العوامل التي لها تأثير مباشر علي نجاح الأسواق المالية فلابد من المحافظة على أسرار المتعاملين في السوق، وعدم البوح على الوجه الذي يضرهم. والأخذ بالحسبان أهمية الإفصاح عند وقوع أي من الأحداث التي يتوجب الإفصاح عنها فيجب الإشعار الفوري حتى لا يؤدى عدم الافصاح إلى الإضرار بشكل جهري بنشاطات المستثمر الأجنبي المؤهل وأعمال نشاطات أي طرف ثالث، ولذلك استوجب ضرورة إشعار الهيئة بالحدث فور وقوعه.

3. التزامات الشركات الأجنبية وفقا لنظام الشركات.

تناول المنظم السعودي في نظام الشركات التزامات وواجبات على الشركات الأجنبية التي تم تأسيسها بالمملكة منها من حيث القانون الواجب التطبيق على الشركات الأجنبية يتم تطبيق، والالتزام بأحكام نظام الشركات الصادر في 1443هـ ، كما أشترط نظام الشركات الحصول على ترخيص للشركة الأجنبية من الجهات المختصة، والقيد بالسجل التجاري (م240 من نظام الشركات) ، ووضع العنوان على جميع مطبوعاتها أو مكتب التمثيل باللغة العربية بجانب اللغة الأجنبية (م237من نظام الشركات) , والالتزام بإعداد القوائم المالية بنشاط الفرع داخل المملكة حيث فأوجبت م238 بإعداد قوائم مالية خاصة بالنشاط داخل المملكة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة بالمملكة وإيداع تلك الوثائق وتقرير مراجع الحسابات الى الجهة المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية الخاصة بنشاط الفرع[21].

ثالثا: الالتزامات الموضوعية للمستثمر الأجنبي

1. التزامات بيئية

هي الالتزامات المتعلقة بالمحافظة على سلامة البيئة، ونظم السيطرة النوعية المعمول بها في المملكة، والموافقة للمعايير العالمية، ويلتزم المشروع الاستثماري بالعمل على حماية البيئة والمسائل المتعلقة بأخلاقيات العمل، والمحافظة على الصحة، والسلامة العامة وفق القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة، والمحافظة على المعايير البيئية والاجتماعية عن طريق التأكد من التزام المستثمرين بمعايير الصحة والسلامة.

تلوث البيئة يعرف بأنه" وجود مادة، أو أكثر من المواد، أو العوامل بكميات، أو صفات، أو لمدة زمنية تؤدى الي الأضرار بالصحة العامة أو الموارد الطبيعية ". ويلزم المستثمر بالقواعد الفنية في المجال محل العقد وفقا لما هو متعارف عليه دولياً، ويلزم المستثمر الأجنبي في تنفيذه للعقد باحترام القواعد الفنية السائدة، وما يجرى عليه العمل في إطار العلاقات الدولية في مجال التخصص محل التعاقد [22]

ويعد المستثمر الأجنبي مخطأ إذا لم يقم بتنفيذ هذا الالتزام، ويلجأ المحكومون عادة إلى الخبرة الفنية للبحث في مسألة تنفيذ الطرف الأجنبي لهذا الالتزام.

والتزامات الشركة الأجنبية بالبعد البيئي للمحافظة على الأجيال القادمة والمحافظة على الموارد الطبيعية والالتزام بسياسات المناخ، ولذلك بعض الشركات بدأت اتباع وسائل ناضجة لاستخدام الطاقة بشكل فعال، والحد من تلوث الهواء، والماء، والتربة، والاستخدام الأمثل، والعادل للموارد وخصوصاً غير المتجددة، وتطوير الموارد وصيانتها، والتشجير وزيادة المساحات الخضراء، ويلتزم المستثمر أيضاً بتطوير بيئة العمل، والممارسات البيئية الصحية في العملية الإنتاجية، ويجب على المستثمر العمل على خفض التأثيرات السلبية على المناخ والبيئة من خلال العمل على جعل عمليات الانتاج صديقة للبيئة، وخفض ثاني أكسيد الكربون، والانبعاثات السامة، والنفايات، وعلى المستثمر أن يعنى جميع جوانب البيئة المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها وتقديم خدماتها، وتصنيع منتجاتها [23].

2. الالتزام بنقل التكنولوجيا

التزام المستثمر الأجنبي بتزويد الدولة المضيفة بالنوعية الأفضل من المواد واستخدام التكنولوجيا المتطورة. وتشكل عقود الاستثمار فرصة جيدة للدولة المضيفة لاكتساب واستعمال التكنولوجيا الحديثة، لان المستثمر الأجنبي يلزم باستخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ المشروع موضوع العقد بهدف الحصول على أفضل أداء وإنتاج خدمات ذات جودة عالية بأقل كلفة [24].

والالتزام بنقل التكنولوجيا يتكون من الالتزام بتسليم عناصر التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الفنية التي يتكون فيها حق المعرفة إلى الملتقي، وتسليمه كافة الأموال المادية الملحقة بالتكنولوجيا، أما تقديم المساعدة الفنية فإنه يتم بإحدى طريقتين أو بكليتهما، أما بإيفاد خبراء للملتقي، وإما عن طريق تدريب بعض أفراد الملتقي في مشروعات مماثلة [25]. ويجب ربط التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع.

ولا يقتصر التزام شركة المشروع على نقل التكنولوجيا على الخدمات والتجهيزات وإجراءات الإنتاج، إنما يمتد ليشمل بناء القدرة على تشغيل التكنولوجيا الحديثة، ونشاطات البحث، والتطوير.

ويجب أن يساهم المشروع الاستثماري في نقل المعرفة، والتقنية الحديثة أو أن يستخدم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

فليس البلد المضيف سوقا فقط لعرض البضائع، أو تحقيق الأرباح، بل هو بنية متكاملة من دولة، ومجتمع واقتصاد، وموارد بشرية، وعملية، وحضارية، ومن هنا ينبغي على المستثمر الأجنبي أن يعنى بتنمية هذه الموارد الوطنية التي يصب نموها في مصلحته، فنقل التكنولوجيا من شأنه خلق سوق رائج لها، وأن ينشط الاقبال على التعاطي التجاري مع التكنولوجية الجديدة، وما يلحق بها من قطع غيار جديدة بديلة. والحفاظ على البيئة من خلال الاهتمام بالبيئة الخاصة، والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة، مع الدراية بأن إصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

رابعا: الالتزامات الإجرائية للمستثمر الأجنبي

1. تدريب وتأهيل العمالة وزيادة دخلها

إذا كانت الدولة المضيفة تصنف بوفرة في اليد العاملة، وبروز مشكلة البطالة فإنها سوف تتجه إلى اختبار صناعة كثافة العمال، أما إذا اتصفت بصفة عكسية، فإنها سوف تتجه إلى استقطاب صناعة تعتمد على كثافة رأس المال. ويعمل المستثمر الأجنبي على تدريب الكادر الوطني، وتقديم الخبرة، والمعرفة الفنية، ويتم ذلك عن طريق اتفاقات المعرفة الفنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتشترط الدولة المضيفة على المستثمر الأجنبي المساهمة بما يعرف بالتنمية البشرية، عن طريق تعهد المستثمر بإنشاء المدارس، والمستشفيات، ومراكز الخدمة الاجتماعية لأسر العاملين الذين يستخدمهم. وهذا الالتزام يأخذ شكل التزام تبعي للمساعدة الفنية التي يقوم بها المستثمر، ويحدد العقد المدة الزمنية التي يجب على الشركة أن تبدأ فيها بتدريب العاملين وإعدادهم، كما يحدد المواضيع الأساسية للتدريب التي تمكن العاملين من تشغيل المرفق العام بعد تحويله إلي الدولة.

وخطة التوظيف والتدريب تتضمن تقدير عدد العاملين، ونسبة السعوديين منهم في كل إدارة ومستوى إداري وبرامج تدريب العاملين، وتأهيلهم، وعدد الفروع المخطط افتتاحها، وتقدير تكاليف بدء النشاط والتمويل اللازم.

والتزام المستثمر بتشغيل الأيدي العاملة من البلد المضيف بنسب عالية وهو التزام يصب في مصلحة المستثمر أولاً لأن العمالة المحلية تكون أرخص وأقل تكلفة من العمالة الأجنبية، التي تتقاضي أجوراً أعلى ومستلزمات السكن وخلافه. وهي تسهم في تثبيت القاعدة الاجتماعية الداعمة لوجود المستثمر الأجنبي فضلاً عن تقديم جزء من الحل لمشكلة البطالة والفقر.

ونصت م7/17 من اللائحة على التزام المستثمر بتمكين وزارة الاستثمار أو من تكلفة من المحاسبيين القانونيين بالاطلاع على النظام المحاسبي للمنشاة الاستثمارية وميزانيتها وما تقدمة المنشاة للهيئة من معلومات وإحصاءات وبيانات وكشوفات ومسيرات مالية ومراجعتها بناء على طلب الهيئة .

2. التزام المستثمر الأجنبي بعدم التأخر في تنفيذ المشروع

ألزمت المادة الخامسة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي القيام بالآتي:

أ. الشروع بالإجراءات، والخطوات التنفيذية اللازمة لممارسة النشاط التجاري وفقاً للجدول الزمني المقدم للهيئة.

ب. إبلاغ الهيئة كتابياً قبل ثلاثين يوما من التاريخ المتوقع لبدء النشاط عن الأسباب التي حالت دون اتخاذ الاجراءات التنفيذية لممارسة النشاط، وللهيئة في حال قبولها تلك الأسباب ان تمدد الفترة المحددة بالجدول الزمني لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز في مجموعها السنة الواحدة.

عادة ما تفرض الدولة على المستثمر الأجنبي الالتزام بضرورة القيام باستثمارات محددة يتم تعيين مقدارها في خلال مدة معينة يتفق عليها، والهدف من هذا الالتزام هو تحقيق فعالية الاستثمارات. وجوهر هذا الالتزام يتضمن ضرورة التزام المستثمر الأجنبي بالقيام باستثمار محدد، أي يلزم بتحديد نطاق الاستثمار من المكان

والزمان، باعتبار المكان، وذلك من خلال التحديد الجغرافي لمنطقة استثمارية معينة، أما فيما يتعلق بالزمان فيتم ذلك من خلال تحديد مدة زمنية للعقد.

وتختلف مهل تنفيذ العقد باختلاف طبيعة المشروع موضوع العقد، إذا إن بعض المرافق العامة تحتاج إلى وقت أطول لبنائها من مرافق عامة أخري. كما أن تحديد مدة التشغيل ترتبط بحجم الاستثمارات التي تحتاج شركة المشروع إلى تكريسها في البناء والتشغيل، وكما زادت هذه الاستثمارات يجب أن تزيد مدة العقد [26].

وعلى المستثمر الأجنبي مزاولة النشاط خلال سنتين من تاريخ تأسيس المؤسسة. والغاية من تنفيذ الأعمال في الميعاد المحدد ضمان سير المرفق العام بانتظام، وتحقيق المصلحة العامة، ويلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها (م15 من النظام).

ونصت المادة السادسة عشر من اللائحة بأنه يتعين على المستثمر المرخص له الشروع بالإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لممارسة النشاط وفقاً للجدول الزمني المقدم من قبله للهيئة ..."

وبالتالي يتعين على المستثمر الأجنبي المرخص له الشروع بالإجراءات، والخطوات التنفيذية اللازمة لممارسة النشاط وفقا للجدول الزمنى المقدم من هيئة الاستثمار، وإذا أبدي المستثمر أسبابا معقولة حالت دون اتخاذ الإجراءات التنفيذية لممارسة النشاط تمديد الفترة المحددة بهذا الجدول لمدة، أو مدد. ولا يجوز إجراء أي تعديلات جوهرية إلا بموافقة الجهة المختصة، وهي وزارة التجارة والصناعة.

3.التزامات المستثمر الأجنبي في التنمية وخدمة المجتمع.

هو التزام المستثمر تجاه المجتمع الذي يعمل فيه بتحقيق الأهداف التنموية، والسياسات التي تتبناها الدول النامية، وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لهذا لابد من أن تسهم الشركة أيا كان نشاطها في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، وبيئي كعمل مساعد للتنمية الشاملة، وتقديم الخدمات العامة ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها [27].

ونصت المادة السابعة من اللائحة"9-تقديم خطة عمل تفصيلية تبين، وبدقة قدرة المشروع على تحقيق أهداف الاستثمار بما في ذلك مساهمته في زيادة دخل المملكة، والوظائف التي سيوفرها للمواطنين، وكيفية مساهمة المشروع في تعزيز المنافسة، وتحسين الخدمات، وتنويع الخيارات مام المستهلكين، والابعاد الاستراتيجية للمشروع على الاستثمار في المملكة، والفائدة التي ستعود على المدينة التي ستكون مركز للمشروع والمنطقة التابعة لها ,

ونصت م٨٨ من للائحة الحوكمة في النظام السعودي على أنه يجب على مجلس إدارة الشركة "يضع مجلس الإدارة البرامج ويحدد الوسائل اللازمة لطرح مبادرات الشركة في مجال العمل الاجتماعي ويشمل ذلك ما يلي:

أ. وضع مؤشرات قياس أداء الشركة بما تقدمه من مبادرات في العمل الاجتماعي، ومقارنة ذلك بالشركات الأخرى ذات النشاط المشابه.

ب. الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة للعاملين فيها، وتوعيتهم، وتثقيفهم بها.

ج.الإفصاح عن خطط تحقيق المسؤولية الاجتماعية في التقارير الدورية ذات الصلة بأنشطة الشركة.

د. وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركة [28].

وتتعدد محاور المسؤولية الاجتماعية للمستثمر الأجنبي تجاه الدولة المضيفة منها محاور اقتصادية ومحاور اجتماعية ومحاور بيئية، والجانب القانوني.

استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر هي في حقيقة الأمر استراتيجية مشتقه من استراتيجية التنمية ولا يمكن أن تنفصل عنها فهذه الأخيرة تحدد الأهداف التي يستند أمر تحقيقها إلي الاستثمارات الأجنبية والدور الذي يجب أن تؤدي تلك الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تحدد المعالم الرئيسية لسياسة الاستثمار الأجنبي، وتقوم استراتيجية التنمية في مصر على أساس بناء، ودعم الجهاز الإنتاجي والإسراع في عملية التصنيع وتبدو أهمية الاستثمار الأجنبي في جلب خبرات ومعرفة فنية متقدمة في مجالات الإنتاج المختلفة .

4.التزامات المستثمر السياسية وعدم المنافسة.

أ. الالتزامات السياسية

مسؤولية الشركة متعددة الجنسية تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بين الشركات والدول المضيفة، ويقصد بالالتزامات السياسية ما يلي:

- احترام النظم، والقوانين، والإجراءات الإدارية.
- مراجعة، ومتابعة العقود.
- احترام القيم الثقافية، والأهداف.
- عدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية والقيام بأي أنشطة لتحقيق أغراض سياسية أو دينية أو تنطوي على تمييز بين المواطنين أو المقيمين، أو من شأنها المساس بالنظام العام أو الآداب العامة.

ب.الالتزام بعدم المنافسة.

تلعب المنافسة دورًا مهمًا في تنشيط اقتصاديات الدول، ومن ثم تسهم في تقدمها التنموي، لما لها من دور في تحفيز منظمات العمل على تحسين الإنتاج، وتخفيض الأسعار في سياق المنافسة على اجتذاب المستهلكين، وخاصة بين المؤسسات التي تعمل في حقل واحد، ومن هنا يجب على هذه المؤسسات أن تجعل المنافسة بينهما سبيلاً لتقديم أفضل المنتجات بالأسعار المناسبة بما يتلاءم مع القوة الشرائية لمعدلات دخول المواطنين.

خامسا: المخالفات وجزاء الإخلال بالالتزامات الواقعة على المستثمر الأجنبي

في هذا المبحث سوف نتناول أنواع المخالفات التي يمكن أن يقع فيها المستثمر الأجنبي والجزاء الواقع على المستثمر المخالف. وذلك من خلال المطالب التالية.

1.المخالفات

عند حدوث مخالفة يتم تبليغ المستثمر كتابيا بالمخالفة خلال مدة تحددها وزارة الاستثمار ولابد أن تتناسب مع إزالة المخالفة، ويعد من المخالفات لأحكام النظام واللائحة وشروط الترخيص وضوابطه على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

1) اختلاف بيانات السجل التجاري عن البيانات الموجودة بالترخيص الاستثماري الصادر من الهيئة .
2) ممارسة نشاط استثماري، أو تجاري غير مرخص .
3) عدم وجود ترخيص استثمار لفروع الشركة، ومراكز السويق .
4) التوقف عن ممارسة النشاط الاستثماري أثناء سريان مدة الترخيص الا في حالات الظروف القاهرة التي تقبلها الهيئة مع تقديم جدول زمني يبين تاريخ العودة لممارسة النشاط خلال خمسة ايام من تاريخ حدوث الظرف القاهر.
5) استخدام اسم أو شعار وكالة تجارية عالمية أو محلية دون ترخيص أو دون ترخيص او استخدام مطبوعات او أختام أو وسائل دعائية باسم تجاري مخالف للاسم المرخص من الهيئة.
6) عدم تطابق مواصفات المنتج واسلوبه مع المواصفات الخليجية أو السعودية أو الدولية المعتمدة.
7) عدم إخطار الهيئة كتابياً بتعديل العنوان او بيانات المراسلة والاتصال او تحديث البيانات .
8) عدم اخطار الهيئة واخذ موافقتها المسبقة على تقبيل أو بيع أو التنازل أو إغلاق موقع المشروع دون الحصول على موقع آخر وتفعيله .
9) تأكل رأس المال بطريق مباشر او غير مباشر وفقا للقوائم المالية .
10) نقل كفالة كل أو بعض العمالة الممنوحة للمشروع لأشخاص أو منشآت أخرى قبل الحصول على موافقة الهيئة .
11) عدم ملائمة موقع المشروع لحجم الاستثمار المرخص من الهيئة.
12) تشغيل عمالة على غير كفالة المنشاة المرخصة .
13) تأجير العمالة المسجلة على كفالة المشروع على الأشخاص أو المنشآت أو تشغيلهم لدى الغير .
14) سوء تنظيم العمليات الصناعية داخل المصنع وفقاً للمعايير الصناعية المعمول به في القطاع الصناعي.
15) عدم تجديد الوثائق المطلوبة نظاماً، واللازمة لتنفيذ النشاط المرخص .
16) تقديم عقود تنفيذ وهمية لا وجود لها على أرض الواقع .
17) تقديم بيانات كاذبة, أو معلومات مضللة للهيئة .
18) عدم بدء المنشأة بمزاولة النشاط بعد انتهاء الجدول الزمني المحدد عند التقديم .

19) عدم تقديم ما يفيد تنفيذ أعمال بما يتناسب مع رأس المال المرخص.

20) استغلال موقع المنشأة في غير الأنشطة المرخص بها .

21) عدم التقيد بإنتاج المنتجات المرخص بإنتاجها كافة، أو تخفيض الطاقة الإنتاجية.

22) عدم التقدم بطلب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته.

23) عدم حصول المنشأة على عقود أو أعمال لممارسة النشاط الاستثماري بعد انتهاء الجدول الزمني.

24) عدم الحصول على الموافقة النهائية من الجهة المختصة لممارسة النشاط وفقا للجدول الزمني.

25) عدم وجود كادر فني أو إداري يتناسب مع نشاط المنشأة ومشاريعها.

26) عدم وجود نظام محاسبي للمنشأة، وعدم تسجيل القيود اليومية المحاسبية.

27) عدم تمكين الهيئة او من تكلفه من المحاسبين القانونيين بالاطلاع على النظام المحاسبي للمنشأة الاستثمارية وميزانياتها وما تقدمه المنشأة للهيئة من معلومات وإحصاءات وبيانات وكشوفات ومسيرات مالية ومراجعتها بناءً على طلب الهيئة.

28) عد توفير إسكان مناسب للعمالة متوافق مع ما نصت عليه الأنظمة واللوائح والتعليمات.

29) عدم انهاء الإجراءات النظامية اللاحقة للترخيص الاستثماري أو فروعه وفقا للجدول الزمني.

30) تجاوز الطاقة الانتاجية المرخص بها دون الحصول على موافقة الهيئة .

31) تشغيل عمالة لا تحمل إقامة نظامية .

32) عدم تقديم ميزانية مفصلة ومدققة في موعدها للمنشأة معتمدة من قبل محاسب قانوني معتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين خالية من أي ملاحظات بعد مرور (٦) أشهر من نهاية سنة مالية كاملة للمنشأة (حسب السجل التجاري) .

33) التنازل عن عقود تنفيذ مشاريع المقاولات لمنشأة أخرى دون أخذ موافقة الهيئة .

34) التنازل عن الترخيص الصادر من الهيئة او تأجيره أو التصرف به تصرف ناقلاً للملكية دون أخذ موافقتها المسبقة.

35) عدم ايداع رأس مال المنشأة في بنك سعودي خلال فترة لا تزيد عن تسعين يوم من صدور القرار الترخيص وإشعار الهيئة بذلك بموجب النموذج المعد لذلك .

36) عدم تفعيل فروع المنشأة الاستثمارية المرخصة من الهيئة .

37) عدم وجود لوحة للمنشأة تتطابق مع الاسم الرسمي المرخص من الهيئة عند التفتيش.

38) وجود مقر لمشروع آخر في الموقع نفسه .

39) عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من الأجهزة الحكومية ذات الصلة بالنشاط المرخص.

40) عدم الالتزام وبشكل منتظم بدفع اجور ومستحقات موظفي المنشأة في موعدها وعدم تقديم نسخة من سجل التحويل البنكي بالأجور.

41) عدم الالتزام بأي من الشروط أو التعليمات أو التعهدات أو الالتزامات الواردة في نموذج طلب الترخيص الجديد او التجديد أو التعديل.

42) عدم وجود موقع للمصنع المرخص ضمن المخطط التنظيمي للمصانع.

43) رفض استقبال مفتش الهيئة أو رفض التعاون معه.

44) عدم تقديم ما تطلبه الهيئة من معلومات ومستندات وإحصاءات وبيانات وكشوفات وتحويلات ومسيرات مالية وغيرها.

45) عدم الالتزام بنسبة السعودة المطلوبة للنشاط حسب ما نصت عليه أنظمة ولوائح وتعليمات وزارة العمل.

46) عدم الاستفادة من تملك العقار الذي رخص من أجله خلال الفترة المحددة من الهيئة.

2.الجزاءات التي توقع على المستثمر المخالف وآليات التسوية [29]

أ. الجزاءات التي توقع على المستثمر المخالف

يكون لموظفي السلطة المختصة المخولين صفة الضبطية القضائية حق دخول مقر المشروع الاستثماري. وملحقاته، أو المنشأة التابعة له للتفتيش والرقابة[30].

وتقوم الوزارة بإخطار المستثمر الأجنبي كتابة عند مخالفته لأي أحكام هذا النظام والقرارات الصادرة تنفيذا له لتصحيح المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الوزارة تتناسب مع المخالفة (م21 من اللائحة).

يجب على السلطة المختصة في حالة مخالفة المستثمر الأجنبي أحكام النظام، أو هذه اللائحة إخطاره كتابة بالمخالفة لتصحيحها، ويجوز للسلطة المختصة تمديد هذه الفترة لمدة مماثلة. وفي حالة عدم تصحيح المخالفة خلال المدة المشار إليها للسلطة المختصة وقف نشاط المستثمر الأجنبي.

وفي حالة تكرار المخالفة، أو مخالفة أخرى خلال سنة من المخالفة الأولى يكون للسلطة المختصة حرمانه من كل الحوافز، أو المزايا المقررة.

والجزاءات التي يتم توقيعها على المستثمر هي (م15 من النظام)

1- حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.

2- فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسمائة ألف ريال.

3- إلغاء الترخيص المستثمر الأجنبي.

ويجوز التظلم من هذه العقوبات بالاعتراض لدى الوزير التجارة خلال ثلاثون يوما من الابلاغ (م24 من اللائحة) ويجوز التظلم في قرار الوزير أمام ديوان المظالم.

-حالات إلغاء الترخيص منها:

1-زوال الكيان القانوني للمؤسسة أو الشركة التي تقوم بالمشروع الاستثماري

2-عدم قيام المستثمر الأجنبي بمزاولة النشاط خلال سنتين -من التأسيس

ب. آليات تسوية الخلافات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي في المملكة[31]

وفقا (م23 من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي)

المنازعات التالية يتم فضها بالوسائل الودية، والتي تكون المملكة طرف فيها أو المستثمر السعودي طرفا فيها منها: المنازعات بين المستثمر الأجنبي، وبين الحكومة السعودية فيما يتعلق بالاستثمار القائم، تتم تسوية المنازعات وديا قدر الإمكان فإن لم تتم التسوية الودية يتم فض النزاع قضائياً، وفقا للأنظمة المعمول بها.

– تتم التسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والمستثمر السعودي وديا بقدر الإمكان فإن لم يتم التواصل إلى التسوية الودية يتم نظرها أمام القضاء وفقا للنظام. ويلاحظ أن النظام وضع الأولوية لفض النزاع عن طريق التسوية الودية وتشمل الوساطة والطلح والتحكيم. ولا يتم اللجوء للتحكيم إلا بعد استنفاذ طرق التسوية الودية لفض المنازعات.

الخاتمة:

أولاً: النتائج.

1- يتميز نظام الاستثمار الأجنبي السعودي بمنح مزايا وتسهيلات تشجع على الاستثمار في المملكة

2- وجود بعض الضمانات والامتيازات للمستثمر مقابل التزامه ببعض الالتزامات الواردة بالنظام واللائحة.

3-تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب نظام الاستثمار السعودي وديًا قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة. وكذلك الأمر بالنسبة لتسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين.

4-أشار نظام الاستثمار الأجنبي بصراحة إلى أهمية مطابقة مواصفات المنتج للمعايير كشرط أساسي من شروط منح الترخيص.

ثانياً: التوصيات:

1- تفصيل كافة حقوق والتزامات المستثمرين الأجانب، وتوضيح العقوبات التي تم توقيعها على كل مخالفة، فضلاً عن توضيح العقوبات التي يتم تطبيقها على ارتكاب الجرائم الأخرى كالتهريب وغسل الأموال وغيرها.

2- تشجيع الاستثمار الأجنبي بمزيد من الإعفاءات والقروض دون قيود، وزيادة مدة الإعفاءات والمميزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في المناطق الصناعية الجديدة، والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية.

3- يجب اشتراط أن يكون رأس المال المستثمر أجنبياً، وأن يتم تحويله من خارج المملكة.

4- التأكيد على الضمانات الخاصة بعدم الجواز المطلق لتأميم الشركات والمنشآت الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، أو مصادرتها.

5-تحصيل تأمين بقيمة تقديرية للضرائب المستحقة على أي مشروع استثماري، وعدم رده للمستثمر إلا في حالة استمرار المشروع بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي، ومصادرة هذا التأمين في حالة إغلاق المشروع.

6-تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق الخطوات الواسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بين البلدان العربية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار، وحماية رأس المال، وحرية انتقال رأس المال والافراد.

7–ضرورة استمرار حكومة المملكة باتخاذ إجراءات دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من أثر إيجابي مع تخفيف الالتزامات على المستثمر الأجنبي.

9– التعديل، والتطوير في الأنظمة بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية الموقعة مع المملكة.

10– العمل على إلزام المستثمر بإدخال جميع البيانات، والمعلومات إلكترونيا وتحديثها، حتى تسهل عملية المتابعة، والرقابة من قبل الدولة المضيفة.

11– عدم القيام بأي أنشطة لتحقيق أغراض سياسية أو دينية أو تنطوي على تمييز بين المواطنين أو المقيمين، أو من شأنها المساس بالنظام العام أو الأدب العامة.

الهوامش:

[1] –. لسان العرب لأبن منظور، دار بيروت ،1956م

[2]– د/ أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 سنة 2013، ص 22.

[3] – يقول الأستاذ الدكتور Sornaragah عن الاستثمار الأجنبي Foreign investment involves the transfer of tangible or intangible assets from one country to generate wealth under the total or partial control or the owner of the assets.

[4] – فوشارد، الضمانات القانونية للاستثمارات في تونس 1977، ص14

[5]- د/ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة مصر ،2000، ص 23

[6]– طلال منصور الذيابي، طلال منصور الذبابي ، الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، . شركة كنوز المعرفة ،، ص 17 .

[7] – محمد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 211

[8] –د/ طلال منصور الذيباني، مرجع سابق، ص18

[9]–د/ ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة بنها، ص 53.

[11] – د. هناء عبد الغفار السمرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولي|(الصين أنموذجاً) بيت الحكمة ،بغداد 2002م،ص13

[12]– د/ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 13

[13]– د/ طلال منصور، مرجع سابق، ص 18

[14] وفقا لمشروع نظام الاستثمار الأجنبي2022م ، والذي لم يصدر بعد المادة الخامسة (1–يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بجميع الأنظمة واللوائح السارية في المملكة وبالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرف فيها .2–يلتزم المستثمر بالواجبات والالتزامات على وجه الخصوص أ–العمل من خلال مقر داخل المملكة، وتعمل الوزارة على تسهيل الإجراءات المطلوبة لعملية تأسيس المقر ومزاولة النشاط بالتنسيق مع الجهات المختصة بشكل سريع وفعال على النحو الموضح باللائحة. ب–الاحتفاظ بسجلات مستقلة للمنشأة وفقا للأنظمة واللوائح السارية في المملكة. ج–تقديم أي معلومات تطلبها الوزارة أو الجهات المختصة. لتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم النظامية المنوطة بهم بكفاءة وفعالية. د–استيفاء المعايير الوطنية لحوكمة الشركات بحسب القطاع الذي تمارس فيه الأعمال. هـ–دفع جميع الضرائب والرسوم المستحقة في الأجل المحدود – و–المحافظة على المعايير البيئية والاجتماعية والمشاركة في تطوير البنية المحلية والأسهام بالمسؤولية المجتمعية في المملكة. ز–تطبيق أنظمة العمل والصحة والسلامة.)

[15]– د/ محمد مصطفي عبد الصادق، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، دار الفكر والقانون، المنصورة، سنه ،2018 صـ71.

[16] الزيني، عادل خضر 2009م، (2009) المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في المملكة ،مجلة المحامين العرب ،العدد الأول ،2009م،ص66

[17] م20 من القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-42-2015م وتاريخ 1436/7/15 بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 2-6-1424هـ

[18] انظر الفقرة أ البند 3 من المادة 21 من القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

[19] الفقرة أ البند 6المادة 21 من القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية.

[20] – د محمد مصطفى عبد الصادق مرجع سابق، ص55

[21] – انظر د/ عدنان صالح العمر، الشركات التجارية وفقا لنظام الشركات لسنة 1443هـ الطبعة عام 1444هـ بدون دار نشر.ص344.

[22] – أ/ عقيل كريم زعير، بحث بعنوان" المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي"، دار الفكر القانون، المنصورة سنة،2015، صـ96.

[23]– د/ محمد مصطفي عبد الصادق، بحث بعنوان، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة كلية الحقوق اسيوط صـ20.

[24] – د/يوسف عبد الهادي خليل، النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا سنه1989 صـ174.

[25] – د/مروان محيي الدين القطب، طرق مصحفه المرافق العامة، منشورات المجلس الجغرافية، بيروت لبنان سنه2009، صـ379.

[26] – أ/عقيل كريم زغير، مرجع سابق، ص٩٩.

[27] –فاطمة الزهراء عراب، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في الدول النامية ص٦.

[28] – لائحة حكومة الشركات السعودية الصادرة بالقرار ١٦/٥/١٤٣٨هـ.

[29] وقد نصت المادة الحادية عشرة من المشروع نظام الاستثمار الأجنبي 2022م بالعقوبات التالية:

1- تبلغ الوزارة المستثمر كتابياً عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته: لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها اللائحة.

2- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها الأنظمة واللوائح السارية في المملكة يعاقب المستثمر عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

أ- فرض غرامة مالية 500الف ريال سعودي.

ب- أبطال التصرف الذي تم بالمخالفة لأحكام هذا النظام أو ما نتج عنه مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية.

ج-إلغاء تسجيل أو ترخيص المستثمر.

د-إلغاء كل أو بعض الممكنات الممنوحة للمستثمر.

[30] – المادة 36 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي العماني رقم 2019/50م الصادرة بالقرار وزير التجارة رقم 2020/72م

[31] –د/ وفاء عبد الله حبيشي ود/ خالدة عثمان (2023) الضمانات القانونية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ،5-10-2023م، ص12